بيان الدكتورة رافلة تاج الدلاجي
الرئيسة المديرة العامة للديوان الوطني
للأسرة و العمران البشري
وزارة الصحة للجمهورية التونسية
الدورة 52 للجنة السكان و التنمية للأمم المتحدة
(نيويورك، 1-5 أفريل 2019)

Statement of Dr. Rafla Tej Dallagi

President Director General of the National Office for Family and Population

Ministry of Health of the Republic of Tunisia

General debate of the Fifty-second session of the United Nations Commission on Population and Development

(New York, 1-5 April 2019)

السيد الرئيس،

السيدات و السادة،

أود في البداية أن أعبر عن فائق الشكر لرئيس لجنة السكان والتنمية في دورتها الثانية والخمسين وأعضاء المكتب على نجاحهم في تنظيم هذه الدورة وتوفقهم الى اعتماد اعلانها السياسي.

وتضم بلادي صوتها الى البيان الذي ألقته فلسطين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين وكذلك نيجيريا باسم المجموعة الافريقية.

ان تونس تعطي أهمية قصوى لمشاركتها في هذه الدورة بمناسبة احياء الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة في عام 1994، وذلك في سياق استعراض وتقييم برنامج عمله وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك على ضوء استعدادنا للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد في جويلية 2019، وفي قمة أهداف التنمية المستدامة المزمع عقدها في سبتمبر 2019.

إن الجمهورية التونسية تجدد التزامها بمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مراجعاته الدورية والتزامها بإعلان القاهرة وباعلان أديسا بابا حول السكان والتنمية لسنة 2013 وبأجندة التنمية المستدامة 2030 وبكافة المعاهدات وبرامج العمل الدولية ذات العلاقة.

لقد حرصت تونس على تنفيذ توصيات المراجعات الدورية للسكان والتنمية في كل المجالات التي تضمّنها مستندة في ذلك إلى أطرها القانونية ودستورها الجديد لسنة 2014 الذي مثّل سندا قويا لإرساء مبادئ حقوق الإنسان كالحق في الصحة والتعليم والتكوين وحقوق المرأة والتوازن بين الجهات والفئات والحق في التشغيل وضمان حقوق الشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصية والحق في بيئة سليمة ومستدامة والحريات الفردية.

إننا في تونس نؤمن بأن التحقيق الشامل لحقوق الإنسان للجميع و بدون أي تمييز بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و الفتيات يساهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

السيدات و السادة،

لقد حققت تونس خلال السنوات الفارطة إنجازات عديدة أبرزها في مأسسة وتعزيز الحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة.

وقد دأبت تونس على تعزيز مكاسب المرأة في عديد المجالات ، ففي المجال السياسي 35% من أعضاء مجلس النواب هن نساء و 47.7% من النساء فزن بمقاعد في الانتخابات البلدية الأخيرة. و أصدرت تونس قانونا شاملا للقضاء على العنف ضد المرأة بكافة أنواعه الجسدي والجنسي والاقتصادي والسياسي والنفسي. كما رفعت تونس كل التحفظات عن اتفاقية "CEDAW" وتم إقرار الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325. وتناقش تونس حاليا قانون المساواة في الميراث في البرلمان .

أما بالنسبة إلى الصحة الجنسية و الإنجابية، فإن تجربة تونس رائدة في هذا مجال فقد أرست تونس برنامجا لتنظيم الأسرة منذ سنة 1966 و أقرت الإجهاض منذ سنة 1973.

و يقوم برنامج الصحة الجنسية و الإنجابية المجاني في تونس على توفير حزمة واسعة من الخدمات من بينها تنظيم الأسرة والكشف المبكر عن السرطانات الأنثوية والوقاية ومعالجة الأمراض المنقولة جنسيا ومتابعة الحمل وكذلك توفير خدمات الإجهاض الدوائي والجراحي في مراكز الصحة الإنجابية في حدود الثلاثة أشهر الأولى من الحمل لمن يطلبها.

وقد تم تعزيز هذه الخدمات بإرساء مراكز صديقة للشباب تقدم التثقيف وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية ومراكز للتقصي الطوعي لفيروس نقص المناعة البشري و كذلك إدماج خدمات الإحاطة بالفتيات والنساء ضحايا العنف في بعض المراكز الصحية.

كما تواصل تونس في تخفيض نسبة وفيات الأمهات والرضع من خلال استراتيجية للفترة 2019-2023.

السيدات و السادة،

إن هذه الإنجازات لم يكن لها أن تقع لولا مناخ الشراكة والتعاون بين مختلف المتدخلين وخاصة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في تونس الذي أصبح يلعب منذ 2011 دورا محوريا في إرساء و تفعيل حقوق الإنسان والدفع نحو رسم الأطر القانونية والتشريعية والسياسية وضمان تنفيذها في العديد من المجالات. واكتسى هذا الدور أهمية قصوى خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والحريات الفردية و الدفاع عن حقوق الفئات الأكثر تهميشا.

و في هذا الإطار، نود أن نثمن التعاون الحقيقي مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها، وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يدعم منذ عام 1974 البرامج الوطنية المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية بتونس.

السيدات و السادة،

على الرغم من هذه الإنجازات تواجه تونس تحديات ومشاكل ساهمت في حدتها عديد العوامل السياسية و الاقتصادية و الإقليمية و كذلك الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد. لعل من أهم هذه التحديات و بعلاقة مع السكان و التنمية هي تواصل الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين الجهات و بين الفئات المختلفة التي تحد من الوصول العادل إلى الخدمات بما فيها الخدمات الصّحية. و كذلك العديد من التحديات التي تواجه الشباب من حيث تواصل ارتفاع نسب البطالة وتنامي سلوكيات خطرة لدى بعض فئات الشباب مثل التطرف العنيف والهجرة غير النظامية و الإدمان.

ورغم هذه التحديات فإن تونس عازمة على تعزيز نشر الوعي بالحقوق الجنسية و الإنجابية ونحن نرى أن الشباب والمراهقين يجب أن يحصلوا على تربية جنسية شاملة مع قرارات مستنيرة بشأن الأمور المتعلقة بأجسادهم وحياتهم.

فإذا كانت الفتيات والشبان محبطين جنسيا وغير واعين فسوف يفشلون حتما على جميع المستويات وسيصبحون عائقا أمام تطور بلداننا وتبقى نقطة الخلاص في التعليم الجيّد القائم على التفكير النقدي وحقوق الإنسان وقبول التنوع والتسامح.

ومن ناحية اخرى، نؤكد على أهمية تبادل الخبرات بين الدول والإستفادة من التجارب الناجحة وضرورة تعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والدولي.

كما نؤكد على أهمية توفر البيانات المصنفة وذات جودة عالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق رفع القدرات والإلتزام بالمعايير الدولية المنطبقة على اعداد هذه البيانات.

وفي الأخير تجدد تونس إلتزامها بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مدركة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتلبية تطلعات مواطنينا ولكننا واثقون من أن استثماراتنا في شبابنا ونسائنا وتمكين شعوبنا سيكون ضماننا للنجاح.

وشكرا على حسن الاصغاء.